

تحرك عاجل

33 معتقلاً اعتقالاً تعسفياً من بينهم مريض مسن

ما زال 33 رجلاً رهن الاحتجاز التعسفي في مقر جهاز الأمن الوطني في حي جبل جوبا، عاصمة جنوب السودان. وأحد هؤلاء الرجال هو كريستوفر غواغبوي، في الستينات من عمره، وهو كاهن الأسقفية التابعة للكنيسة الأسقفية الجذابة. وقد أخذ وضعه الصحي يتدهور في ظروف الاحتجاز السيئة وهو محروم من الزيارات العائلية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

لدى منظمة العفو الدولية علم بأن 33 رجلاً لا يزالون رهن الاحتجاز التعسفي في مقر جهاز الأمن الوطني. وقد حرّموا من الحق في المثل على وجه السرعة أمام أحد القضاة، ومن الحق في الطعن في قانونية اعتقالهم. ويحتجز بعض المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي، من دون أي تواصل مع أفراد الأسرة أو العالم الخارجي.

وأحد الرجال الذين احتجزهم جهاز الأمن الوطني هو كريستوفر غواغبوي الذي اعتقل في سبتمبر/ أيلول 2014 من منزله في جوبا. وهو كاهن الأسقفية التابعة للكنيسة الأسقفية الجذابة. وعمره يزيد عن 60 عاماً ويعاني من ارتفاع في ضغط الدم. أحوال الاحتجاز سيئة، بما في ذلك عدم وجود التهوية الكافية وسوء التغذية، ووضعته الصحي أخذ في التدهور. وجهاز الأمن القومي لم يتهم كريستوفر غواغبوي بأي جريمة ولم يقدمه إلى المحكمة. وعلى الرغم من السماح لأفراد العائلة في البداية بزيارته، إلا أن ضباط جهاز الأمن القومي منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 قد حرّموا مراراً وتكراراً من الزيارات العائلية.

وورد أن جهاز الأمن القومي اتهم كريستوفر غواغبوي بالتواصل مع ألفريد لادو جور، نائب رئيس حركة/ جيش تحرير الشعوب السودانية، في المعارضة (اختصاراً الحركة الشعبية). كانت الحركة الشعبية جزءاً من المعارضة السياسية في وقت القبض على كريستوفر غواغبوي. ولكن في أبريل/ نيسان 2016، تم تشكيل حكومة انتقالية جديدة للوحدة الوطنية في جنوب السودان وفقاً لاتفاق السلام المعقود في أغسطس/ آب 2015 التي دعت أيضاً إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وفي الحكومة الانتقالية الجديدة الآن أعضاء من الحركة الشعبية مثل ألفريد لادو جور وزير الداخلية في جنوب السودان.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو العربية أو لغتك الأصلية:

- لحث السلطات في جنوب السودان بأن توجه اتهامات محددة تهمة لكل من الرجال الثلاثة والثلاثين بارتكاب جريمة معترف بها، بما يتفق مع القانون والمعايير الدولية، أو إطلاق سراحهم على الفور؛
- ولحثها على منح الرجال الثلاثة والثلاثين الحصول على الرعاية الطبية المناسبة والتواصل مع محامين من اختيارهم، والسماح لهم كذلك بزيارات من عائلاتهم؛
- ولحثها على ضمان عدم تعرض هؤلاء الرجال للتعذيب أو أي غيره من أشكال إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز؛
- حث السلطات على إجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومحايده في الاعتقالات التي يمارسها جهاز الأمن الوطني، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 23 يونيو/ حزيران 2016 إلى:

وزير الأمن القومي في مكتب الرئيس

أوبوتي مامور ميتي

وزارة الأمن الوطني في مكتب الرئيس

جوبا، جنوب السودان

صيغة المخاطبة: معالي الوزير



وزير العدل

باولينو أونانغو واناويلا

وزارة العدل

طريق المطار

جوبا، جنوب السودان

البريد الإلكتروني: molacdgossjuba@yahoo.com

صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:

المستشار القانوني للرئيس

لورانس كورياندي

مكتب الرئيس

جوبا، جنوب السودان

صيغة المخاطبة: معالي المستشار

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل 16/87. لمزيد من
المعلومات: <https://www.amnesty.org/en/documents/afr65/3916/2016/en/>

تحرك عاجل

33 معتقلاً اعتقالاً تعسفياً من بينهم مريض مسن

معلومات اضافية

وثقت منظمة العفو الدولية زيادة في الانتهاكات التي ارتكبتها جهاز الأمن الوطني والأجهزة الأمنية الأخرى منذ بدء النزاع في منتصف ديسمبر/ كانون الاول 2013. فحالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء والاحتجاز لفترات طويلة آخذة في الارتفاع، مع ورود أنباء عن التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

وتخشى منظمة العفو الدولية القلق من أنه بالإضافة إلى هؤلاء الرجال 33، هناك آخرون قد اعتقلوا بصورة تعسفية ليس في مقر جهاز الأمن الوطني في جوبا فحسب ولكن في غيره من أماكن الاحتجاز العسكرية أو التابعة للأمن القومي في جميع أنحاء البلاد. ويتم تغذية المعتقلين بطعام واحد لا يتغير، وأحياناً لا يأكل المعتقل سوى مرة واحدة في اليوم. وهم ينامون على الأرض، ولا يحصلون على الرعاية الطبية الكافية. وقد تعرض بعضهم للضرب، وخاصة أثناء الاستجواب أو كشكل من أشكال العقاب. هذه الأحوال السيئة تصل إلى سوء المعاملة وربما تصل أيضاً للتعذيب في بعض الحالات.

إن قانون جهاز الأمن الوطني لعام 2014 يمنح الجهاز سلطات واسعة للاعتقال والاحتجاز، دون ضمان الإشراف القضائي الكافي أو ضمانات ضد إساءة استخدام هذه الصلاحيات. فالقانون لا ينص على أن المعتقلين قد لا يحتجزون إلا في أماكن الاحتجاز الرسمية ولا يضمن حقوق إجراءات التقاضي السليمة الأساسية، مثل الحق في الاستعانة بمحام أو أن يحاكم المتهم خلال مدة معقولة من الزمن. ويعطي القانون بشكل فعال تفويضاً مطلقاً إلى جهاز الأمن الوطني لمواصلة نمط طويل الأمد للاعتقال التعسفي والتوسع في استخدامه، مع الإفلات التام من العقاب.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل رقم 16 /87 رقم الوثيقة: 16/87: AFR 65/4016/2016 تاريخ الإصدار: 12 مايو/ أيار 2016